

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

د. عادل عزت محمد عيد
أستاذ التخطيط الاجتماعي
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة أم القرى
مكة - المملكة العربية السعودية

Access this article online

Quick Response Code:



Website: www.uqu.edu.sa/jss

E-mail: jss@uqu.edu.sa

Table of Contents - Current issue:

<https://uq.sa/whelCr>

Umm Al-Qura University of Social Sciences Vol.11 Issue No.2 April 2019

Under Legal Deposit No. **Print- ISSN: 1658-4619 / Online- ISSN: 1658-8185**

طَبِيبٌ

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

د. عادل عزت محمد عيد

الملخص:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من العناصر الأساسية التي تتبوأ مساحة عالية من الأهمية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظراً لمردودها الإيجابي على تحسين مستوى المعيشة، والارتقاء برفاهية السكان، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، وفي مقدمتها مشكلات الفقر والبطالة والتعليم والصحة والإسكان وتدني الإحساس بالمواطنة وغيرها.

ولكن في جميع الأحوال فإن جوهر المسؤولية الاجتماعية وحدودها لا يتجاوز حتى وقتنا الراهن، في مجتمعاتنا، إطار المبادرات الايجابية الطوعية الاختيارية التي تقوم بها المؤسسات سواء من تلقاء نفسها، أو بالتعاون والتشاور والتنسيق مع غيرها من المؤسسات، وبالتجاور الايجابي وبحسن النية لكل متطلبات ومقتضيات الالتزامات القانونية المفروضة في حقول متسعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، بما في ذلك مراعاة كافة الحقوق الأساسية للإنسان.

الأمر الذي يتطلب معه أهمية ترابط تنمية المجتمع مع تنمية القطاع الخاص، حيث يواجه مجتمعنا العديد من التحديات التي تبطئ خطتها التنموية، لذا فإن لشركات القطاع الخاص فرصة لأن تلعب المواءمة بين الاحتياجات التنموية الفعلية وبين برامج المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، والخروج بها من مظلة الجهود التطوعية الي نطاق التمكين لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع دوراً فعالاً في دعم التنمية المستدامة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

وسعت الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيس مؤداه دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة وصولاً إلى الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من

الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

تندرج هذه الدراسة تحت ما يعرف بالدراسات الوصفية التحليلية، والتي تتوخى الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليله. وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي كأساس لتحقيق أهدافها، وطبقت الدراسة على أصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص عينة الدراسة المختارة التي حددها للباحث المسئولين بالغرفة التجارية الصناعية بمدينة مكة المكرمة وعددهم (٥٣) مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة، والآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، القطاع الخاص، الدور، التنمية المستدامة.

Social Responsibility of the Private Sector and it's Role in Achieving Sustainable Development

Dr. Adel Ezzat

Abstract:

The social responsibility of the private sector has become one of the basic elements that is of high importance to all local and international levels, giving the positive profitable return to improve the standard of living, and promote the well-being of the population, and confronting many of the economic and social problems facing communities, especially the problems of poverty, unemployment, education, health, housing, a low sense of citizenship and other.

But in all cases, the essence of social responsibility and it's limits does not exceed until the present time, in our societies, the optional voluntary positive initiatives undertaken by the institutions, whether on their own, or in cooperation, consultation and coordination with other institutions, by positive skipping, sincerity of all the requirements and exigences of legal obligations imposed in vast economic, social and ecological fields, including observance of all basic human rights.

Which requires, with the importance of the interconnectedness of community development with the development of the private sector, where many of the challenges facing our society, which slow down the development plans. Therefore the “private sector companies “ have a chance to harmonize the actual development needs with social responsibility programs in the private sector, and getting it out of the umbrella of voluntary efforts to the scope of empowerment to achieve sustainable

development in the society, an effective role in supporting sustainable development through social responsibility programs.

The current study sought to achieve a major goal which is “the role of social responsibility of the private sector in achieving sustainable development” up to appropriate mechanisms that enable the private sector to fulfill its social responsibilities towards achieving sustainable development.

This study falls under what is known as descriptive analytical studies, which aims to obtain accurate information depicting reality and contribute to its analysis by using the social survey method as a basis for achieving its objectives. The study was applied to the owners of private sector institutions and companies. The sample of the study was chosen by the officials at the Chamber of Commerce and Industry in the city of Makkah Al-Mukarramah, for the researcher, they counted (53) singles.

The study found the motives and standards of social responsibility for the private sector, the priorities that relate to social issues in which the private sector sees opportunities to contribute and influence in achieving sustainable development, and the challenges preventing social responsibility of the private sector from playing an effective role in achieving sustainable development, and the appropriate mechanisms that enable the private sector to fulfill its social responsibilities towards achieving sustainable development.

Keywords: Social Responsibility, Private Sector, Role, Sustainable Development.

أولاً : مشكلة الدراسة:

يشهد عالم اليوم تطوراً سريعاً ومتلاحقاً، تزداد معه احتياجات أفراد المجتمع بشكل متسارع، وتفقد معه الحكومات القدرة على إشباع تلك الاحتياجات بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، مما يتطلب تضافر كافة الجهود سواء القطاع الخاص المتمثل في الشركات والمؤسسات الخاصة، أو القطاع الثالث المتمثل في مؤسسات المجتمع المدني لإشباع احتياجات أفراد المجتمع والسعي لتحقيق التنمية والرفاهية لهم.

وأصبح من المتعارف عليه الآن أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يقتصر على الجهود الحكومية فقط، فصانعو السياسة يولون اهتماماً متزايداً لدور القطاع الخاص في تحقيق أهداف المجتمع، ووفقاً لذلك يمكن القول أنه مع التحول إلى اقتصاديات السوق برز الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه تنمية المجتمع بوصفها إحدى القنوات المهمة في التنمية المستدامة، وكذلك بوصفها إحدى مظاهر الخدمة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع (مجلس المسؤولية الاجتماعية، ١٤٣١هـ: ص٧).

وأخذت المسؤولية الاجتماعية موقعها على صعيد الاهتمام العالمي خلال العقد الأخيرين، وكانت محورا رئيسا في أعمال مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م، وركز على بحث سبل الوفاء باحتياجات الأفراد في إطار العولمة، وأهمها الاحتياج للعمل والدخل، كما صدرت في عام ١٩٩٧م معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات برقم SA8000، وهي أول معايير دولية طوعيه تصدر بشأن أخلاقيات المؤسسة، وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة مجالات وهي : حقوق الإنسان، وحقوق العاملين، وحماية البيئة - إلا أن الاهتمام بتوفير مشاركته فعالة من القطاع الخاص في التنمية المستدامة قد جاء في المبادرة الدولية لتعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية، والتي عرفت باسم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة "Global Compact" (العرفة التجارية الصناعية، ٢٠٠٨م : ص٦).

وتتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص من كون القطاع الخاص يعد احد أهم القطاعات في الوقت الحالي ، حيث توضح الإحصائيات أن أكثر من ٥٠٠ مؤسسه

اقتصاديته تسيطر على ٢٥٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، كما أن أهم ٣٠٠ شركة متعددة الجنسية تمتلك ٥٥٪ من الأصول الإنتاجية للعالم (Djordjija, 2015, p.12).

وعلى المستوى المحلي فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٤٧٪)، وتمتلك المملكة العربية السعودية مؤسسات مرموقة على المستوى العالمي، فخمس شركات سعودية مثلاً أدرجت في مؤشر فاينانشال تايمز مؤخراً في قائمة أهم ٥٠٠ شركة في العالم وأمن القطاع الخاص السعودي ٨٦٪ من فرص العمل (المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة، ٢٠٠٧م: ص ١١).

وبذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من العناصر الأساسية التي تتبوأ مساحة عالية من الأهمية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظراً لمردودها الإيجابي على تحسين مستوى المعيشة، والارتقاء برفاهية السكان، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، وفي مقدمتها مشكلات الفقر والبطالة والتعليم والصحة والإسكان وتدني الإحساس بالمواطنة وغيرها (الحارثي، ٢٠٠٩م: ص ٣).

ونتيجة إلى هذه الأهمية التحت المنظمات الدولية المتخصصة إلى نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وحفز الدول كافة على الاهتمام به وتأصيله كعامل محوري في برامجها الاجتماعية والاقتصادية التنموية، مع الأخذ في الاعتبار أن أداء هذه المسؤولية قد تعدى مرحلة الإلزام ليصبح التزاماً عن قناعة بقيام المنظمات والمنشآت بهذه المسؤولية.

ولكن في جميع الأحوال فإن جوهر المسؤولية الاجتماعية وحدودها لا يتجاوز حتى وقتنا الراهن "في مجتمعاتنا" إطار المبادرات الإيجابية الطوعية الاختيارية التي تقوم بها المؤسسات سواء من تلقاء نفسها، أو بالتعاون والتشاور والتنسيق مع غيرها من المؤسسات، وبالتجاور الإيجابي وبحسن النية لكل متطلبات ومقتضيات الالتزامات القانونية المفروضة في حقول متسعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، بما في ذلك مراعاة كافة الحقوق الأساسية للإنسان (دحلان، ٢٠١٤م: ص ٤٩).

الأمر الذي يتطلب معه أهمية ترابط تنمية المجتمع مع تنمية القطاع الخاص، حيث

يواجه مجتمعنا العديد من التحديات التي تبطئ خطتها التنموية، لذا فإن لشركات "القطاع الخاص" فرصة لأن تلعب دوراً فعالاً في دعم التنمية المستدامة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال الموازنة بين الاحتياجات التنموية الفعلية وبين برامج المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، والخروج بها من مظلة الجهود التطوعية الي نطاق التمكين لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات والبحوث:

(١) دراسة نائل العواملة (١٩٩٠ م): هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على كيفية قياس تحلي الشركات الأردنية بالمسؤولية الاجتماعية، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تدني الاهتمام بنشاطات المسؤولية الاجتماعية عموماً بين الشركات قيد البحث، والإسهام المتدني للشركات في دعم الاقتصاد الوطني.

(٢) دراسة عليان، مازن عبده القادر (١٩٩٤ م): اهتمت بدراسة « واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء»، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة وضع أنظمة لمحاسبة الشركات على أدائها الاجتماعي، بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسؤولة اجتماعياً وتعاقب الشركات غير المسؤولة اجتماعياً.

(٣) دراسة Daviss (١٩٩٩ م): تعد واحدة من الدراسات التحليلية الرائدة المتعلقة باستشراف المستقبل مستعرضاً لأفكار قدمها مدراء مشهورون حققوا منافع مهمة وخفضاً بالتكاليف نتيجة تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية، وأشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من دعوات بعض المفكرين الاقتصاديين التي تبنت هدف تعظيم الربح وعدم الإنفاق على الجوانب الاجتماعية، إلا أن التجربة أثبتت أن الأرباح ستكون أكبر عندما تتحمل المنشأة مسؤولية اجتماعية.

(٤) دراسة BATTELLE (٢٠٠٢ م): أشارت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية

عامل حاسم في توجيه أداء المنظمة إلى الأفضل، وخلصت الدراسة إلى ضرورة أخذ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية على أنها ميزة تنافسية مستمرة، وأن تبني أي منظمة أعمال لمسئولياتها الاجتماعية والأخلاقية سوف تظهر نتائجها على المدى البعيد بما هو أفضل للجميع سواء منظمات الأعمال أو المجتمعات أو البيئات التي تعمل بها.

(٥) دراسة DAMAK (٢٠٠٤م): توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات الفرنسية أصبحت تقوم سنويا وطوعية بإعداد تقارير حول حصيلة نشاطها البيئي والاجتماعي، وتسمى بتقارير التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الرغبة في اللجوء للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعود إلى ثلاثة عناصر أساسية: أولها حجم المؤسسة، يليها السمعة التي يتمتع بها قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة، وأخيرا جدية الحوار مع أصحاب المصالح.

(٦) دراسة المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة (٢٠٠٧م): أشارت الدراسة أن الأساس المعياري للنشاطات الاجتماعية للشركات السعودية مبني على حوافز ذاتية، وقلمنا تقوم الشركات بمناقشة المسؤولية الاجتماعية على أسس اقتصادية أو من منظور استراتيجي، وأن معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات مازالت تتخذ شكل أعمال خيرية وتبرعات غير متناسقة، وهو لا يمثل البعد الحقيقي والمستدام لنشاطات المسؤولية الاجتماعية على المجتمع.

(٧) دراسة خليفة، هويدا محمد (٢٠٠٨م): أظهرت الدراسة أهمية دور القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، وتحديد أنماط جديدة للسلوك الإنساني تجاه المجتمع والبيئة، وأهمية مشاركة القطاع الخاص في حل المشكلات المجتمعية، والمشاركة في عملية تحديد الاحتياجات الاجتماعية والمشكلات البيئية والتخطيط لحلها ومواجهتها.

(٨) دراسة الشيمي، أحمد حسين (٢٠٠٨م): أشارت إلى أن غياب الخطط والإستراتيجيات الواضحة لممارسة القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية من أبرز المعوقات التي تواجه تفعيل دوره الاجتماعي، وأشارت الدراسة أيضا إلى وجود نقص في برامج التوعية بدور القطاع الخاص الاجتماعي في التنمية، فضلاً عن نقص في الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لحفزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية، داعيةً إلى ضرورة نشر ثقافة

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مع تطوير التشريعات الأخرى ذات الصلة.

(٩) دراسة العتوم، عبدالله (٢٠٠٨م): أشارت الدراسة أن الفكرة المحورية للمسؤولية الاجتماعية هي أن الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية غايتها الوحيدة الربح، وإنما يجب أيضا أن تكون كيانات اجتماعية ومساهم فاعل في التنمية المستدامة، ويجب على قطاع الأعمال ان ينتقل بميراثه هذا في مجال العطاء وأعمال الخير نحو فلسفة تنمية متكاملة تقوم على التلازم الوثيق ما بين الاستثمار المجدي اقتصاديا والمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة.

(١٠) دراسة صالح السحيباني (٢٠٠٩م): أشارت الدراسة إلى أنه يجب أن تستوعب الشركات أن تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية لا يعني أنها تتصدّق على المجتمع، فالشركات لديها مسؤوليات كبيرة يجب أن تتحملها، وأكدت الدراسة على ضرورة اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي الذي يمتد إلى الاستثمار في المجتمع وأفراده، وأن تبذل الحكومة جهودا لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة.

(١١) دراسة المقيرن، بن عبد الله سليمان (٢٠١١م): خلصت الدراسة إلى ضرورة رسم إستراتيجية إعلامية لخدمة المسؤولية الاجتماعية، يشارك في وضعها الجهات المعنية بتخطيط ومتابعة المسؤولية الاجتماعية، ممثلة في مجالس المسؤولية الاجتماعية، وممثلين عن القطاع الخاص، والجهات الإعلامية، وبت قنوات فضائية متخصصة في مجال خدمة المجتمع، مع تركيزها على الجوانب المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، لتعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ومتابعة تنفيذ برامجها.

(١٢) دراسة الدلبحي، سطاتم بن خالد (١٤٣٢هـ): أشارت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات والخطط التي تتبناها شركات القطاع الخاص، وذلك بالعمل على تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع وأفراده، ووجوب إعلان شركات القطاع الخاص لخطة برامجها الاجتماعية في التقرير السنوي، وضرورة إلزام شركات القطاع الخاص بإنشاء إدارات للمسؤولية الاجتماعية، ترتبط إداريًا برئيس الشركة، تكون حلقة وصل بين الشركة والجهات المعنية الأخرى.

(١٣) دراسة (Elasrag, Hussein) (٢٠١٤م): أشارت الدراسة إلى أنه نتيجة للاهتمام الواسع بموضوع المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة، تزايد اقتناع الشركات بذلك، وأصبحت تواجه اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة في مسيرة عملها وتحمل مسؤولياتها وتفاعلها مع المجتمع، سعياً لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولاً، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانياً، وأوضحت الدراسة أنه لا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

ونستخلص من البحوث والدراسات السابقة ما يلي:-

- ١- لا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه.
- ٢- أظهرت الدراسات السابقة أهمية دور القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.
- ٣- أن الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية غايتها الوحيد الربح ، وإنما يجب أيضاً أن تكون كيانات اجتماعية ومساهم فاعل في التنمية المستدامة.
- ٤- يجب على القطاع الخاص ان ينتقل بميراثه هذا في مجال العطاء وأعمال الخير نحو فلسفة تنموية متكاملة تقوم على التلازم الوثيق ما بين الاستثمار المجدي اقتصادياً والمسؤولية المجتمعية.
- ٥- أكدت الدراسات السابقة على ضرورة اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي الذي يمتد إلى الاستثمار في المجتمع وأفراده.
- ٦- أن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص أصبحت القضية الأكثر اهتماماً في سياق التنمية المستدامة والتي تتطلب من القطاع الخاص أن يؤدي دوراً أعظم في رفع مستوى رفاهية المجتمع.

وانطلاقاً من الدراسات السابقة وما انتهت إليه من نتائج يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" دراسة ميدانية مطبقة على عينة من شركات القطاع الخاص في المجتمع السعودي.

ثانياً : أهمية الدراسة:

- ١- تكتسب الدراسة أهميتها من اتساع الحاجة إلى تطبيق المسؤولية الاجتماعية لمعالجة المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا خاصة البطالة والفقر واتساع ضرورات الحياة.
- ٢- تعظم الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة والتفاعل مع المجتمع مما يتطلب مساعدة منشآته على التطبيق الصحيح لمبادئ المسؤولية الاجتماعية.
- ٣- زيادة التكافل والترابط الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
- ٤- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ... وغيرها.
- ٥- بناء العلاقة الوطيدة بين القطاع الخاص وبين المجتمع بكافة شرائحه، وتحسين صورته لدى المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع.
- ٦- محاولة وضع أطر منهجية يمكن الاعتماد عليها في تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

تسعي الدراسة الحالية إلي تحقيق هدف رئيس مؤداه "دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة" وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة الأهداف الفرعية التالية:-

- ١- تحديد مفهوم مفردات عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

- ٢- تحديد دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- ٣- تحديد أولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٤- تحديد التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٥- تحديد الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

المسؤولية في اللغة "هي طلب المعرفة أو الاستعطاء أو الاستخبار" (الشافعي، ١٩٨٢م: ص٨٣). ويشير معجم مصطلحات "ويبستر" إلى المسؤولية علي أنها إما واجبا معنا علي الفرد أدائه، أو شخصا يجب أن يكون أحدا مسئولا عنه، ويرى معجم "كولنز" أن المسؤولية هي القدرة على اتخاذ القرار بتوجيه ذاتي دون رقابة (Colins, 1994, P 1349).

والمسؤولية هي: "استعداد فطري للمقدرة على أن يلزم المرء نفسه، وأن يعنى بالتزاماته بجهد الشخصي" (دراز، ١٩٨٠م: ص٣٥).

ومن وجهة النظر الأخلاقية تعرف المسؤولية على أنها "القواعد التي ينبغي على الفرد إتباعها لكي تتوافق أفعاله وسلوكه مع مبادئ الخير والأخلاق الطيبة" (حسام الدين، ٢٠٠٣م: ص٤٢).

ومن وجهة النظر الإسلامية تتحدد المسؤولية "في كون الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح، وإن صلح الأفراد صلحت الأسر والمجتمعات" (طاحون، ١٩٩٩م، ص١٤).

أما مصطلح "المسؤولية الاجتماعية" فيقصد به "قيمة أساسية تتضمن الوعي، والمعرفة،

والسلوك القائم على الالتزام بقيم المساواة، والعدالة، والتفاني من أجل الانخراط في الحياة المدنية، والاستدامة البيئية، واحترام التنوع، والتعددية، وحرية التعبير (Pitzer, 2009, 16)

والمسؤولية الاجتماعية هي: "التزام متخذي القرارات بالقيام بنشاطات من شأنها حماية وتحسين المجتمع بشكل عام، بالإضافة إلى تنمية وحماية مصالحهم الشخصية" (المغربي، ٢٠٠٧م، ص ٥١١).

والمسؤولية الاجتماعية هي: "تعهد والتزام رجال الأعمال في مواصلة السياسات لصنع القرارات، ومعالجة الحالات المرغوبة، وتحقيق أهداف وقيم المجتمع" (نزار، ٢٠٠٤م: ص ٥١).

وتعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: "أن أي منشأة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية فقط، بل إن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية أيضاً". (Kelley, M. A., 2008)

ويري البعض أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص "هي تذكير للمؤسسات بمسئولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه"، بينما يرى البعض الآخر "أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع"، وهناك آخرون يرون أن المسؤولية الاجتماعية "بمثابة صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة على الشركات" (الغالي، ٢٠٠٥م: ص ٤٨).

وعرّف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد" (World Bank 2005, p1).

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها: "الالتزام المستمر بالعمل والتصرف بشكل أخلاقي بما يساهم في التنمية الاقتصادية، ويُحسّن نوعية حياة القوى العاملة وأسره، بالإضافة إلى السكان المحليين

والمجتمع بشكل عام" (WBCSD,1999, p 3).

وأشار " هولمز " Holmes إلى أن المسؤولية الاجتماعية "هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها". (الحارثي، ٢٠٠٩ م: ص٣).

ويري الباحث أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يمكن تعريفها علي أنها "مساهمة منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل فيه، بدوافع دينية وأخلاقية، وتعزيز مكانتها التنافسية في مجال نشاطها". وتتمثل مهمة القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية في:

- المهمة الداخلية: وترتبط بموظفي هذه الشركات والسعي لتحسين ظروف عملهم ، والارتقاء بمستوى معيشتهم.

- المهمة الخارجية: وتتمثل في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لكل أفراد المجتمع من خلال الرقي بمستوى معيشتهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً الخ.

(٢-١) أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة من خلال المردود الايجابي المتحقق للجهات الثلاثة الرئيسية، التي تجني الفائدة من هذا الالتزام وهي "المنظمة، والمجتمع، والدولة".

بالنسبة للمنظمة تتحقق لها العديد من الفوائد في مقدمتها تحسين صورة المنظمة لدي المجتمع، وترسيخ المظهر الايجابي لدي العملاء والعاملين وأفراد المجتمع، فضلا عن المردود المادي للقطاع الخاص، والأداء المتطور، والقبول الاجتماعي، والعلاقة الايجابية مع المجتمع ... وغيرها (حجاز، ٢٠٠٩: ص ٢٤).

أما المجتمع فإن العائد الذي سيتحقق له جراء اهتمام منظمات الأعمال علي اختلاف

- أنواعها بتبني نمط معين من المسؤولية الاجتماعية لنخصه في الأتي (النعيم، ٢٠١٠م: ص ٣٠):-
- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.
 - الاستقرار الاجتماعي.
 - تحسين نوع الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية للخدمات أو الناحية الثقافية.
 - تحسين التنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي علي مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات، وهذا يسهم في الاستقرار والشعور بالعدالة الاجتماعية.

وأخيرا فإن الدولة هي أحد المستفيدين من إدراك منظمات القطاع الخاص لدورها الاجتماعي، لأن ذلك سيؤدي إلي تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى، كذلك فإننا نتوقع أن العوائد المالية للدولة ستكون أفضل بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة، وفي مد الدولة بمستحققاتها من الضرائب والرسوم، والمساهمة في القضاء علي البطالة، وفي التطور التكنولوجي، وفي غيرها من المجالات (حسين، ٢٠٠٩م: ص ١١).

(١-٣) أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

يسهم القطاع الخاص بدور كبير في تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال مشاركته المادية وغير المادية في مختلف أنشطة العمل الاجتماعي، ومن أهم المجالات التي يساهم فيها القطاع الخاص بفعالية ما يلي: (الحارثي ، ٢٠٠٩ م : ص ١٦).

- ١- الخدمات والمساعدات الاجتماعية: ومنها التبرع للجمعيات الخيرية، ودعم إنشاء وتشغيل بعض المراكز الاجتماعية مثل مراكز رعاية المسنين والمعوقين والمكفوفين والأيتام .. وغيرها.
- ٢- خدمات الرعاية الصحية للمواطنين: وتشتمل على تبرعات أصحاب الأعمال لإنشاء مستشفيات خاصة ووحدات لغسيل الكلى وأمراض القلب والأورام، والتكفل بعلاج بعض المرضى.

٣- الخدمات التعليمية والتدريبية: ومنها الإسهام في إنشاء الكليات الأهلية، وإنشاء مجتمعات لمدارس التعليم العام، والإسهام في تأهيل وتوظيف الشباب، وتخصيص منح للطلاب غير القادرين ماديا، ورعاية الموهوبين والمتفوقين.

٤- المساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة: ومنها مساهمة أصحاب الأعمال في تكاليف إنشاء بعض الطرق السريعة، والمشاركة في تنفيذ وتشغيل بعض الخدمات والمرافق العامة كالحدائق والمتنزهات والأسواق.

٥- دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع: ومنها المساهمة في مشروعات خدمة البيئة والأسابيع الخاصة بالمرور والنظافة وغيرها، ودعم حملات ترشيد استخدام المياه والكهرباء.

٦- المساهمة في أعمال الإغاثة: وتشمل الإسهام في أعمال الإغاثة ومساعدة المتضررين من الجفاف والمجاعات والكوارث الطبيعية وغيرها.

(١-٤) أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

أوضح (الحمدى، ٢٠٠٣، ص ٣٥) في دارسته أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما هو موضح بالجدول رقم (١)

جدول رقم (١): يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية تجاه المجتمع	المسؤولية تجاه حماية المستهلك	المسؤولية الأخلاقية	المسؤولية تجاه حماية البيئة
إنجاز المشاريع الأساسية	التبين	تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع	الالتزام بالتشريعات البيئية
تقديم الهبات والتبرعات	السعر	عدم احتكار المنتجات	الاقتصاد في استخدام الموارد
توفير فرص العمل للشباب	الضمان	وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة	الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة
المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية	التعبئة	تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية	تجنب مسببات التلوث
المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	التوزيع	إنتاج المشاريع الأساسية	التخلص من النفايات
	الإعلان	عدم التحايل بالأسعار	المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.
	المقاييس		
	النقل		
	التخزين		

(٥-١) عوائق وتحديات المسؤولية الاجتماعية:

هناك الكثير من العوائق والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية منها (سعد، ٢٠٠٩م: ص ١٤):-

- ١- النظرة الضيقة والقصيرة المدى لقضية المسؤولية تجاه الأجيال القادمة، وغياب فكر التنمية المستدامة.
- ٢- أصبحت قضية المسؤولية الاجتماعية تتجه نحو العلاقات العامة، ونحو تحسين السمعة أكثر من اتجاهها إلى المسؤولية الاجتماعية الإيجابية في المجتمع.
- ٣- وجود ثغرات في النواحي القانونية والتشريعية، وغياب للأنظمة التي تمكن من جمع المعلومات وإجراء قياس أداء نظم الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية.
- ٤- غياب دراسات وتقارير تقييم الأثر الاستراتيجي المستقبلي لمشاريع التنمية البشرية والاقتصادية على المجتمع في المدى المتوسط والقصير.
- ٥- ضعف الوعي والالتزام المجتمعي بقضية المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- ٦- الضغوطات الإعلامية الخاطئة، والتي تؤدي إلى تقديم المسؤولية الاجتماعية وفق صورة لا تزيد عن خدمة المجتمع، ولا تعمل على رفع الوعي الصحيح بشمولية هذا المفهوم.
- ٧- تأثر شركات القطاع الخاص بالاتجاهات السائدة في الإدارة بالفكر الغربي، دون أن تبحث عن كيفية التطوير ضمن سياقها ومنظومتها وثقافتها.

(٦-١) أساليب تحقيق المسؤولية الاجتماعية:

يقع تحقيق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال علي عاتق القطاع العام والخاص علي حد سواء، ومن الأساليب التي يطلع بها القطاع العام: (النعيم، ٢٠١٠م: ص ٣٠):-

- ١- التوعية والإرشاد بأهمية نهوض قطاع الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز مكانته واستثماراته علي المدى القريب والبعيد.

- ٢- بيان مجالات العمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، وتذليل الصعوبات التي قد تعترض سبيل قطاع الأعمال للنهوض بها.
- ٣- وضع خطة طويلة الأمد ومستمرة لبرامج متعددة تستهدف تلبية متطلبات المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات قطاع الأعمال.
- ٤- منح الحوافز والتسهيلات للمؤسسات ذات الأدوار الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

(٧-١) أسس نجاح المسؤولية الاجتماعية:

- وحتى تنجح منشآت القطاع الخاص في أدائها للمسؤولية الاجتماعية فمن المهم توافر الأسس التالية لنجاح المسؤولية الاجتماعية بها (النعيم، ٢٠١٠م: ٣٠):-
- ١- أن لا تتخذ المنشآت قيامها بالمسؤولية الاجتماعية وسيلة للدعاية أو المظهر الاجتماعي.
 - ٢- إذا كانت المنشأة في بداية أدائها للمسؤولية الاجتماعية فمن الأفضل أن تبدأ بالمسائل الصغيرة أو التي تمكنها من أداء واجباتها كتدريب الموظفين والرعاية الاجتماعية لهم أو التفاعل مع الأنشطة للمحافظة على البيئة.
 - ٣- ضرورة وضع أولويات لقضايا المسؤولية الاجتماعية دون القيام بها دفعة واحدة مع الأخذ في الاعتبار أكثر الأعمال صلة بأهداف المنشأة.
 - ٤- الأخذ بمبدأ التعاون والتنسيق والتشاور بين المنشأة والمنظمات الاجتماعية وفقاً لقدرات المنشأة مع تنمية هذه المشاريع لتصبح علي المدى البعيد كيانات كبرى.
 - ٥- أن يكون توجه المنشأة لأداء المسؤولية الاجتماعية نابعا من قيم وأخلاقيات راسخة تبني عليها الاستراتيجيات والخطط والأهداف.

٢- مفهوم التنمية المستدامة:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة على اهتمام العالم، فعددت من أجله القمم والمؤتمرات والمنتديات العالمية، ونتيجة لهذا الاستحواذ، أصبحت

التنمية المستدامة مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة (بيتر، وسوزان كالفرت، ٢٠١٢م، ص ٤٢٤).

ويرى الكثير من الباحثين أن الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف مؤسسات القطاع الخاص يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به المديرين في خدمة غايات وأهداف البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة، حيث أن هذه البيئة تكون بيئة مستقرة ومزدهرة إذا استطاعت المؤسسة أن تشبع رغبات كل الجهات التي تكون هذه البيئة وحققت لها الرضا (عبد القادر، ٢٠٠٣م: ص ١١).

وينظر للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة، والدارسون لوجهة النظر هذه يرون أن التنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الإنسان والبيئة بالاستعمال المسئول للموارد، ومن جهة ثانية إلى الاهتمام بذوي الموارد المحدودة أو المنعدمة، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها (العايب، ٢٠١١م: ص ١٠).

وقد فرض هذا الأخير نفسه في وقت ساد فيه الاعتقاد أنه عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات الاجتماعية والبيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى التوفيق بين هذين المعتقدين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في آن واحد ودون التفريط في أي واحد منها، حيث أنه من خلال الدمج بين المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتم الوصول إلى تحقيق الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية.

وعرفت "لجنة برونتلاند" التنمية المستدامة - على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها، واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢م على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية - علي أنها ضرورة إنجاز

الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (أبو زنت، وغنيم، ٢٠٠٩ م : ص ٢٣).

وعرفت التنمية المستدامة "على أنها تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة (رزيق، ٢٠٠٢ م : ص ٣).

وعرفت كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة، من أجل إيجاد تحولات هيكلية، وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني، وتحسين مستمر لتوعية الحياة فيه" (الرفاعي، ٢٠٠٧ م : ص ٢٤).

وتعرف أيضا على أنها "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد وعلى الأجيال المقبلة، وعلى تلبية الحاجات الأساسية، وكذلك على الأفراد والمناطق والتي تعاني من التهميش" (Marie, 2005, p.4).

وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول" (ماجدة أبو زنت، ٢٠٠٥ م : ص ٧٢).

والتنمية المستدامة "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو التنمية الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية، وهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني، وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية" (الهيبي، ٢٠٠٦ م : ص ١٠٣).

ويقترح الباحث تعريفًا بسيطًا للتنمية المستدامة - حيث يرى أن التنمية المستدامة "هي النتيجة الحتمية لرغبة المجتمع على مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي، وتشجيع التوزيع العادل للثروات، وحماية مستقبل وفوائد الأجيال الحالية والمقبلة، ويتحمل مسؤولية تحقيق ذلك كل من: الدولة، والشركات، والأفراد".

(٢-٢): القضايا الهامة التي تندرج تحت مفاهيم التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى التعارف المقدمة أعلاه، فهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك في تفصيل مفهوم التنمية المستدامة، حيث يرى البعض أنه يندرج تحت مختلف مفاهيم التنمية المستدامة عدد من القضايا الهامة أهمها (الهيتمي، ٢٠٠٦م، ص ١٠٣):-

١- أن التنمية المستدامة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد .

٢- أن التنمية المستدامة هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

٣- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات، يمكن إدامتها عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

٤- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

٥- أن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:

أ- ضمان النمو الاقتصادي:

ب- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل:

ج- العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية : بحيث يتم توفير احتياجات الناس من

العمل و الغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها.

(٢-٣) أهداف التنمية المستدامة:

١- التنمية المستدامة تساعد في تحقيق الخيارات ووضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.

٢- التنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.

٣- التنمية المستدامة تعمل علي توحيد الجهود والتعاضد بين المنظمات الحكومية والخاصة والغير حكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية.

٤- أحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بكفاءة وفعالية ، وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه.

٥-تعمل التنمية المستدامة علي زيادة فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الابداع والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها من خلال فرق البحث العلمي (نضال محمد السعيد ، ٢٠١٢م).

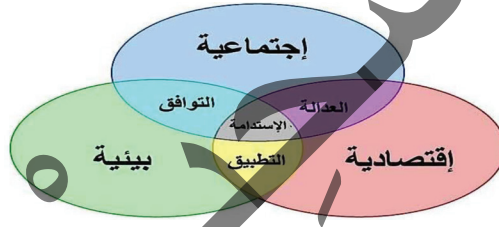
(٢-٤) أبعاد التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (ورد ، ٢٠٠٣م، ص١٨٩).

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة (غنيم، وأبو زنت، ٢٠٠٨م: ص ١٧٧).

الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة		
البعد البيئي	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي
النظم الإيكولوجية	المساواة في التوزيع	النمو الاقتصادي المستدام
الطاقة	الحراك الاجتماعي	كفاءة رأس المال
التنوع البيولوجي	المشاركة الشعبية	إشباع الحاجات الأساسية
الإنتاجية البيولوجية	التنوع الثقافي	العدالة الاقتصادية
بيئة نظيفة آمنة	القدرة على التكيف	استدامة المؤسسات

ويتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها فيما يلي:
(Grosskurth, 2005, 135:151).



١- اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

٢- اجتماعيا: يكون النظام مستداما اجتماعيا، في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها، والمساواة في النوع الاجتماعي، والمحاسبة السياسية، والمشاركة الشعبية.

٣- بيئيا: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

(٢-٥) عناصر التنمية المستدامة:

والتنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة (الهيبي، ٢٠٠٦م، ص ١٠٢).

أ. **العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة.

ب. **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

ج. **العنصر البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض البيئي.

وبالرغم من أن هذه عناصر متشابهة إلا أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة أو المنهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة، ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة (وردم، ٢٠٠٣م: ص ١٨٩).

٣- مفهوم القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد ما، وذلك لما يتوفر لديه من قدرات وإمكانات علمية وعملية، وللقطاع الخاص أهمية كبيرة في التنمية بكافة وجوهها وخاصة على الصعيد الاقتصادي حيث إنه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية

دون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في عملية التنمية (أبو سخيلة، ٢٠١٥م: ص ١٤). ومن الأهمية بمكان أن نفرق هنا بين القطاع العام والقطاع الخاص، فإذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها، وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين، فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها.

والقطاع الخاص يُعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Private sector)، وهو قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات، والشركات التي يملكها أفراد بصفة شخصية، وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أية مؤسسة من مؤسساتها (بدوي ١٩٩٣م: ص ٢٢٣).

وعني القطاع الخاص بجميع النشاطات الاقتصادية التي لا تؤديها الدولة، ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة الهادفة إلى تحقيق أرباح في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات إلى جانب المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح مثل الغرف التجارية والجمعيات التعاونية طالما تؤدي خدمات اقتصادية (بدر الدين، ٢٠٠٥م، ص ٢٨).

ويتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص منها:-

- ١- يُعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام، ويشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي والعالمي.
- ٢- يعتبر من المؤثرات المباشرة على القوى العاملة؛ إذ إنّ أية منشأة قطاع خاص تحتاج إلى نسبةٍ محددةٍ من العمّال، والموظفين الذين يمتلكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود المنشأة.
- ٣- وضع استراتيجيات محددة لاتخاذ القرارات، وبعيدة عن أية إجراءات روتينية، تؤدي إلى الحد من الوصول إلى أي قرارٍ مناسب في بيئة العمل.
- ٤- تنبّي العديد من أفكار المشاريع المستحدثة، أو إعادة تصميم وتنفيذ المشاريع

القائمة مما يُساهم في نُحوض، وتطور سوق العمل وزيادة كفاءته في تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية المفيدة.

٥- تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض لها (أبو سخيلة، ٢٠١٥م: ص٧٧).

ومع تطور الأفكار والمشروعات الاقتصادية منذ منتصف القرن العشرين الميلادي، وحتى هذا الوقت، أدى ذلك إلى الاعتماد على تعزيز دور الشركات الخاصة والتي أصبحت من أهم عناصر القطاع الخاص، فساهمت في تقديم العديد من المنتجات، والخدمات، والصناعات المفيدة للأفراد، ومن الأمثلة على شركات القطاع الخاص: البنوك، وشركات الاتصالات، والمؤسسات المتخصصة بالتأمين، وشركات صناعة الهواتف الخلوية، وغيرها.

خامساً: النظرية المفسرة للدراسة:

نظريه الدور:

يعد مفهوم الدور واحد من مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تستخدم في دراسة سلوك الأفراد أو المنظمات، ويرى (لثون) أن الدور يمثل الجانب الدينامي للمكانة، فالفرد يكلف اجتماعياً بمكانه يشغلها، وعندما يضع عناصر المكانة من الحقوق والواجبات موضع التنفيذ، فإنه حينئذ يمارس دوراً (ليله، ٢٠١٥م: ص١٢١).

ونظرية الدور توضح تفاعل المنظمات مع بيئتها الاجتماعية والعلاقة المتبادلة بينهما، حيث أن كثير من المشكلات التي تحصل للمنظمة تنبع من عدم قدرتها على أداء أدوارها الاجتماعية بنجاح، أما مفهوم توقعات الدور: فهو التصورات أو الأفكار أو المعارف التي تكون لدى أفراد المجتمع مدى مناسبة أنماط سلوكية تقوم بها منظمات معينة بالنسبة لهم، وهذه تقودنا إلى مفهوم آخر ألا وهو: "وصف الدور": ويعني أنه لكي تؤدي منظمة معينة دورها بنجاح وفقاً لما يتوقعه منها المجتمع فإنه يجب أن يكون هناك وصف وإطار محدد ومتفق عليه في المجتمع لما يجب أن تقوم به المنظمة، وما لها من حقوق وما عليها

من واجبات، وهذا يقودنا إلى مفهوم آخر وهو: غموض الدور: غموض الدور يعني عدم وضوحه، بمعنى انه ليس هناك اتفاق بين هيئات المجتمع ومنظماته على ما هو متوقع من هذا الدور ومتطلباته، وبالتالي فان غموض الدور يؤثر في مدى فعالية الدور، أما صراع الأدوار: يعني تعارض التوقعات الخاصة بدور معين بالنسبة لشاغل مكانه معينة، وأن صراع الأدوار قد يؤدي إلى إحداث الضغوط النفسية لدى المنظمة في أدائها لدور معين، وقد تعمل هذه الضغوط إلى الدرجة التي تعوق المنظمة عن أداء دورها بشكل مقبول، وفي هذه الحالة فعلى المنظمة أن تبحث و تحاول حل هذه الصراعات بين الأدوار، وتعتبر عدم أو قلة إشباع حاجات المجتمع أحد المسببات التي تعطل الأداء الوظيفي للدور المنوط بالمنظمة أداءه، والتي تكون ناتجة عن عوامل اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو أي عوامل أخرى تدعم قلة إشباع الحاجة، وتمنع المنظمة من أداء دورها بصورة مناسبة (الحسن، ٢٠١٠: صص ١٢٠-١٢٥).

ويمكن الاستعانة بنظرية الدور في تحديد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، فالقطاع الخاص حين يبني برنامجا معيناً يتعلق بمسؤولياته الاجتماعية فإنه يترتب عليه العديد من الحقوق والواجبات، من هنا لا بد من توضيح الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في حال قيامه ببرامج تساهم في نماء مجتمعه، وبيان مجالات العمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، ووضع خطة طويلة الأمد ومستمرة لبرامج متعددة تستهدف تلبية متطلبات المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات القطاع الخاص، وتذليل الصعوبات التي قد تعترض سبيل القطاع الخاص للنهوض بها، ومنح الحوافز والتسهيلات للمؤسسات ذات الأدوار الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية، والتوعية والإرشاد بأهمية نهوض القطاع الخاص بمسؤولية الاجتماعية، ودورها في تعزيز مكانته واستثماراته علي المدى القريب والبعيد.

سادسا: تساؤلات الدراسة.

تسعي الدراسة للإجابة علي تساؤل رئيس مؤداه "ما دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة؟" وينشق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة

التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما مفهوم مفردات عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟
- ٢- ما دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟
- ٣- ما الأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ٤- ما التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة؟ .
- ٥- ما الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة؟

سابعاً: الإستراتيجية المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة ومنهجها:

تندرج هذه الدراسة تحت ما يعرف بالدراسات الوصفية التحليلية، والتي تتوخى الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليله، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي كأساس لتحقيق أهدافها، وهو يمثل أحد المناهج الأساسية التي يستفاد بها في الدراسات الوصفية التحليلية، وفي الاهتمام بالمواضيع المرتبطة بالتخطيط والتنمية.

٢- مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكاني: جميع مؤسسات وشركات القطاع الخاص التي لها نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية في مدينة مكة المكرمة، والتي تم تحديدها للباحث من قبل المسؤولين بالغرفة التجارية الصناعية بمدينة مكة المكرمة، وعددها (٥٣) شركة ومؤسسة.

(ب) المجال البشري: جميع أصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص التي لها

نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية في مدينة مكة المكرمة والتي تم تحديدها للباحث من قبل المسؤولين بالغرفة التجارية الصناعية بمدينة مكة المكرمة وعدهم (٥٣) مفردة.

(ج) المجال الزمني: تم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة من ٦/١٥ - ٧/٢٥ / ٢٠١٨م.

٤- أدوات الدراسة: (الاستبار)

طبق على أصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص عينة الدراسة المختارة، وقد قام الباحث بتصميم الاستبار وفقاً لمجموعة من المحاور المرتبطة بأهداف الدراسة وتساولاتها والمستنبطة من القضايا النظرية والدراسات السابقة، وذلك لجمع البيانات التي تساهم في تحديد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

وتم عرض الاستبار على عدد (١٢) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية جامعة أم القرى، وبعض الخبراء والمتخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية - وقد تم تعديل صياغة وإضافة وإلغاء بعض الأسئلة وفقاً لدرجة اتفاقهم والتي لا تقل عن (٧٥٪) وكان ذلك صدق المحتوى، وتم حساب ثبات الاستبار بإعادة التطبيق على (١٠) مفردات في مؤسسات القطاع الخاص بفارق زمني أسبوعين بين التطبيق الأول والثاني. وتم حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين التطبيقين باستخدام المعادلة الإحصائية:

$$r = \frac{1 - \frac{1}{n(n-1)}}{2}$$

وبتطبيق المعادلة وجد أن الثبات (٠,٩٠) وهي قيمة عالية، وتم حساب معيار الصدق الإحصائي باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات فكان (٠,٩٥)، وبذلك كان معامل الصدق والثبات للأداة مقبولاً وصالحاً.

ثامناً: الدراسة الميدانية:

جدول رقم (١): يوضح فئات أعمار الشركات المستقصاة.

فئات أعمار الشركات المستقصاة	ك	%
أقل من ٥ سنوات	٤	٧,٥
٥ - ٩ سنوات	٢	٣,٨
١٠ - ١٤ سنة	٢١	٣٩,٦
١٥ - ١٩ سنة	٩	١٧
٢٠ فأكثر	١٧	٣٢,١
المجموع	٥٣	١٠٠
المتوسط	١٨ سنة	

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نحو ٣٢,١٪ من عينة الشركات المستقصاة يزيد عمرها عن (٢٠ عاماً)، و ١٧٪ تراوحت عمر الشركات بين (١٥-١٩ عاماً)، ٣٩,٦٪ تراوحت عمر الشركات بين (١٠-١٤ عاماً)، و ٣,٨٪ تراوحت عمرها ما بين (٥-٩ أعوام)، و ٧,٥٪ تراوحت أعمارها (أقل من ٥ سنوات)، وهذا وقد بلغ المتوسط العام لأعمار الشركات المستقصاه نحو (١٨ عاماً)، وهي فترة مناسبة لعمر الشركة لبناء ذاتها، ومن ثم تقديم خدمات وبرامج ومشروعات يحتاجها المجتمع.

جدول رقم (٢): يوضح طبيعة نشاط الحركات المستقصاة.

طبيعة نشاط الشركات المستقصاة	ك	%
خدمي	٨	١٥,١
متعدد	١٣	٢٤,٥
صناعي	٥	٩,٤
مالي	٧	١٣,٢
تجاري	١٠	١٨,٩
مقاولات	١١	٢٠,٨
المجموع	٥٣	١٠٠

حرص الباحث علي أن تتنوع مناشط الشركات المستقصاة، بحيث تكون ممثلة لمجتمع الشركات بشكل واف وأكثر تعبيراً، وقد كان تمثيل مناشط الشركات في العينة المستقصاة كما يلي: فقد تمثل بنسبة (٤٢,٥٪) في القطاع المتعدد، ونسبة (٢٠,١٪) في قطاع المقاولات، ونسبة (١٨,٩٪) في القطاع التجاري، ونسبة (١٥,١٪) في القطاع الخدمي، ونسبة (١٣,٢٪) في القطاع المالي، ونسبة (٥٪) في القطاع الصناعي.

ولكي تعمل هذه المنشآت والمنظمات في بيئة جيدة، لا بد أن يكون لها قبول من قبل أفراد المجتمع في هذه البيئة، كما أن اهتمام المنشآت الاقتصادية بالمشكلات والاحتياجات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الذي تعمل به، ومحاوله المشاركة في حلها، وتحمل مسؤولياتها تجاهها يزيد من تقدير هذا المجتمع وارتباطه بهذه المنشآت وولائه لها، مما يعود بالنفع علي المنشأة نفسها ويسهل من أدائها لأعمالها.

ومن ثم فإن لشركات القطاع الخاص أثر مهم في النهوض بالمجتمع المحلي، من خلال شق الطرق، وبناء المستشفيات، والمدارس، ونشر الوعي الثقافي، وتطوير الموارد البشرية ... الخ، كل هذا يعتبر جواز عبور منشآت القطاع الخاص للمجتمع، نتيجة لسمعة الشركة ومكانتها بين السكان نتيجة للأثر الطيب الذي تتركه في حياتهم.

جدول رقم (٣): يوضح عدد فروع الشركات المستقصاة.

عدد فروع الشركات المستقصاة	ك	%
أقل من ٥ فروع	٢٧	٥٠,٩
٥ - أقل ١٠ فروع	٩	١٧
١٠ - أقل ١٥ فرع	٤	٧,٥
١٥ - أقل ٢٠ فرع	٥	٩,٤
٢٠ فرع فأكثر	٨	١٥,١
المجموع	٥٣	١٠٠
المتوسط العام		٥ فروع

كشفت بيانات الجدول رقم (٦) أن أعداد فروع الشركات المستقصاه تراوحت بين ()

أقل من ٥ فروع وأكثر من ٢٠ فرع للشركة الواحدة)، وكان (٥٠,٩٪) من مفردات العينة المستقصاه لديهم (أقل من ٥ فروع)، بينما (١٥,١٪) منها لديها (أكثر من ٢٠ فرعا)، وبلغ المتوسط العام لعدد فروع الشركات المستقصاة نحو (٥ فروع لكل شركة)، وهو ما يوضح طبيعة هذه الشركات وقوتها ومركزها التنافسي في مجال عملها، ويؤكد علي ضرورة تقديم هذه الشركات لبرامج وخدمات المسؤولية الاجتماعية خاصة في المجتمعات المحلية التي توجد فيها، وأيضا علي مستوي البيئة الداخلية لها.

جدول رقم (٤): يوضح عدد المستفيدين المباشرين من هذه البرامج (جهات - أفراد).

يوضح عدد المستفيدين المباشرين من هذه البرامج	ك	%
أقل من ١٠٠	١٦	٣٠,٢
١٠٠-١٠٠١	١٦	٣٠,٢
١٠٠١ - ٢٠٠٠	٥	٩,٤
٢٠٠١ فأكثر	١٦	٣٠,٢
المجموع	٥٣	١٠٠٪

وحول عدد المستفيدين من هذه البرامج (جهات - أفراد) تبين أن (٣٠,٢٪) من هذه الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر (ما يقل عن ١٠٠ فرد) في المجتمع المحيط بها، و(٣٠,٢٪) من هذه الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر من (١٠١ - ١٠٠٠) فرد في المجتمع المحيط بها، و(٤,٩٪) من هذه الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر من (١٠٠١ - ٢٠٠٠) فرد في المجتمع المحيط بها، و(٣٠,٢٪) من هذه الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر من (٢٠٠١ فأكثر) فرد في المجتمع المحيط بها.

الجدير بالذكر أن كثيرا من القائمين علي هذه الشركات يؤمنون أن ما يقومون به من أعمال خيرية شخصية تقع ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية لشركاتهم، وأن المسؤولية الاجتماعية هي عمل خيري يقومون به مرضاة لله عز وجل، مما يفسر عدم وجود تقارير لبرامج المسؤولية الاجتماعية بكثير من هذه الشركات، وعدم الاهتمام بقياس عائدها علي الشركة.

جدول رقم (٥): يوضح فئات أعمار برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المستقصاة.

فئات أعمار برامج المسؤولية الاجتماعية	ك	%
أقل من ٣ سنوات	١٠	١٨,٩
٣ - ٥ سنوات	٩	١٧
أكثر من ٥ سنوات	٣٤	٦٤,١
المجموع	٥٣	١٠٠

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٦٤,١%) من عينة الدراسة (الشركات المستقصاة) لديها برامج للمسؤولية الاجتماعية منذ أكثر من (٥ سنوات)، مما يدل على الحراك الاجتماعي السريع للمجتمع السعودي في مواكبة التطورات الحديثة في مفاهيم العمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، وبصفة عامة فإن بيانات الجدول تشير إلى أن الكثير من الشركات لديها خبرات في هذا المجال، مما يؤكد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية قد أخذ في الانتشار في المجتمع السعودي.

جدول رقم (٦): يوضح فئات حجم ميزانيات برامج المسؤولية الاجتماعية.

فئات أعمار برامج المسؤولية الاجتماعية	ك	%
أقل من مليون ريال	٢٣	٤٣,٤
من مليون - ٥ ملايين	١٥	٢٨,٣
من ٦ ملايين - عشر ملايين	٢	٣,٨
أكثر من ١٠ ملايين	١٣	٢٤,٥
المجموع	٥٣	١٠٠

تنوعت أحجام ميزانيات برامج المسؤولية الاجتماعية في عينة الشركات المستقصاة تبعاً لحجم كل شركة وإيراداتها، حيث تبين أن (٤٣,٤%) من الشركات التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية تقل ميزانيات هذه البرامج لديها عن مليون ريال سنوياً، ونسبة (٢٨,٣%) منها تتراوح ميزانياتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية بين مليون وخمسة ملايين ريال سنوياً، و (٣,٨%) تتراوح ميزانياتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية بين ستة وعشر ملايين ريال سنوياً، و (٢٤,٥%) بلغت ميزانياتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية أكثر من عشر ملايين ريال سنوياً، وفي تحليلنا

وجدنا أن أحجام ميزانيات هذه الشركات لا تتناسب مع إجمالي مبيعاتها السنوية، حيث تبين أن كثير من هذه الشركات تزيد مبيعاتها السنوية عن مليار ريال.

جدول رقم (٧): يوضح فئات أعداد الموظفين بالشركات المستقصاة.

فئات أعداد الموظفين بالشركات المستقصاه	ك	%
أقل من ١٠٠ موظف	١٨	٣٤
من ١٠٠ - ٢٠٠ موظف	١٢	٢٢,٦
من ٢٠١ - ٣٠٠ موظف	٥	٩,٤
أكثر من ٣٠٠ موظف	١٨	٣٤
المجموع	٥٣	١٠٠%

توضح بيانات الجدول رقم (٧) قوة عينة الشركات المستقصاة، والذي يتضح منه أن (٣٤%) من الشركات المستقصاة عدد الموظفين بها (أقل من ١٠٠ موظف)، و(٢٢,٦%) عدد الموظفين بها يتراوح من (١٠٠ - ٢٠٠ موظف)، و(٩,٤%) من الشركات عدد الموظفين بها يتراوح من (٢٠١ - ٣٠٠ موظف)، ويتضح منه أيضا أن (٣٤%) من الشركات المستقصاة يزيد عدد العاملين فيها عن (٣٠٠ موظف)، مما يؤكد ضرورة تقديم هذه الشركات لبرامج وخدمات المسؤولية الاجتماعية، خاصة علي مستوى البيئة الداخلية لها (موظفين - مساهمين - عملاء).

جدول رقم (٨): يوضح أشكال مساهمة الشركات المستقصاة في مجالات العمل الاجتماعي.

أشكال مساهمة لشركات في مجالات العمل الاجتماعي	ك	%
التبرع بالمال	٥٦,٦	٣٠
التبرع بأراضي ومباني	١,٩	١
التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات	١٨,٩	١٠
تقديم أجهزة ومعدات لفئات المحتاجين	١٥,١	٨
المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع	٥٤,٧	٢٩

يبين الجدول رقم (٨) مرئيات عينة الدراسة (الشركات المستقصاه) بشأن أولويات مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، جاء في مقدمتها التبرع بالمال وذلك بنسبة (٥٦,٦٪)، وجاء في المرتبة الثانية المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع بنسبة (٥٤,٧٪)، وفي المرتبة الثالثة بنسبة (١٨,٩٪) التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات، وفي المرتبة الرابعة تقديم أجهزة ومعدات بنسبة (١٥,١٪)، ثم التبرع بأراضي ومباني بنسبة ضئيلة جداً (١,٩٪).

ب - الإجابة علي تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما مفهوم مفردات عينة الدراسة لمعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

جدول رقم (٩): يوضح مفهوم مفردات عينة الدراسة لمعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

م	مفهوم مفردات عينة الدراسة لمعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	حق المجتمع يجب علي الشركات أن تتكفل به.	٣٦	١٥	٢	١٤٠	٢,٦٤	٨٨,١	٦
٢	عمل خيري تقوم به بعض الشركات.	٣٤	١٧	٢	١٣٨	٢,٦٠	٨٦,٨	٧
٣	التزام أخلاقي من الشركات بتنمية المجتمع.	٣٨	١٦	٣	١٤١	٢,٦٦	٨٨,٧	٥
٤	ترجمة لمبادئ التكافل الاجتماعي بالمجتمع.	٣٦	١٥	٢	١٤٠	٢,٦٤	٨٨,١	٦
٥	وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة.	٤٤	٨	١	١٤٩	٢,٨١	٩٣,٧	١
٦	أسلوب مفروض علي الشركات يجب تبنيه.	٢٣	٢٠	٧	١١٦	٢,١٩	٧٣,٠	٨
٧	التزام قانوني يفرضه المجتمع.	١٨	٢١	١٤	١١٠	٢,٠٨	٦٩,٢	٩
٨	التزام لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.	٣٧	١٥	١	١٤٢	٢,٦٨	٨٩,٣	٤
٩	استثمار طويل الأمد لموارد الشركات.	٣٧	١٥	١	١٤٢	٢,٦٨	٨٩,٣	٤
١٠	تحلي الشركات بروح المواطنة.	٤١	٩	٣	١٤٤	٢,٧٢	٩٠,٦	٢
١١	خيار لزيادة الإنتاج.	٣٩	١٢	٢	١٤٣	٢,٧٠	٩٠,٠	٣

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لعينة الشركات المستقصاه أن هناك تأييداً واضحاً من قبل القائمين علي هذه الشركات - لفكرة ومبدأ تحقيق السمعة والفخر

للشركة؛ حيث ركزت المفاهيم الأساسية لديهم عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص علي خاصية مهمة وهي اعتبار المسؤولية الاجتماعية بمثابة وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة، ويؤيد هذا المفهوم نحو (٩٣,٧٪) منهم، يليها في ذلك ارتباط المفهوم بروح المواطنة، حيث رأي ما يقرب من (٩٠,٦٪) منهم أن المسؤولية الاجتماعية هي تحلي الشركات بروح المواطنة.

وقد تدرجت المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر القائمين علي برامج المسؤولية الاجتماعية بهذه الشركات لتأخذ معاني مختلفة والذي وضع في:

- خيار لزيادة الإنتاج (٩٠٪).
 - التزام لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع (٨٩,٣٪).
 - استثمار طويل الأمد لموارد الشركات (٨٩,٣٪).
 - التزام أخلاقي من الشركات بتنمية المجتمع (٨٣,٧٪).
- ويلاحظ هنا أن تعريفهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ركز علي ثلاث مبادئ وهي:
- مبدأ العوائد المادية.
 - مبدأ التنمية المستدامة.
 - المبدأ الأخلاقي.

كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لعينة الشركات المستقصاه أيضا أن هناك تأييدا واضحا من قبل القائمين علي هذه الشركات- لفكرة ومبدأ التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع، واعتبار المسؤولية الاجتماعية بمثابة حق المجتمع يجب علي الشركات أن تتكفل به، ويؤيد هذا المفهوم نحو (٨٨,١٪) منهم، يليها في ذلك ارتباط المفهوم بالعمل الخيري، حيث رأي ما يقرب من (٨٦,٨٪) منهم أن المسؤولية الاجتماعية هي عمل خيري تقوم به الشركات.

- ومما سبق يمكن وصف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة علي أنها:
- وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة.

- تحلي الشركات بروح المواطنة.
- خيار لزيادة الإنتاج.
- التزام لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
- التزام أخلاقي من الشركات تجاه المجتمع.

إجابة السؤال الثاني: ما دوافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

جدول رقم (١٠): يوضح دوافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

م	دوافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	اعتراف الشركات بفضل المجتمع علي ما حققته من نجاح أو أرباح.	٤٤	٧	٢	١٤٨	٢,٧٩	٩٣,١	٢
٢	رعاية العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم.	٣٠	١٨	٣	١٢٩	٢,٤٣	٨١,١	٨
٣	اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين لخدمة الأهداف الاقتصادية للشركات.	٤١	٨	٣	١٤٢	٢,٦٨	٨٩,٣	٣
٤	تحقيق السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية.	٤٤	٨	١	١٤٩	٢,٨١	٩٣,٧	١
٥	مشاركة الدولة في العديد من القضايا التي لا تستطيع تحملها بمفردها.	٢٩	٢١	٦	١٣٥	٢,٥٥	٨٤,٩	٥
٦	الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة.	٢٦	٢١	٦	١٢٦	٢,٣٨	٧٩,٢	١٠
٧	مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.	٣٢	١٦	٥	١٣٣	٢,٥١	٨٣,٦	٦
٨	تعاظم الأرباح في حال تبني الشركات أدواتًا اجتماعية كبرى.	٢٩	١٩	٦	١٣١	٢,٤٧	٨٢,٤	٧
٩	تحقيق رضا المجتمع ومد جسورا لتعاون والتفاهم معه.	٣٨	١٢	٣	١٤١	٢,٦٦	٨٨,٧	٤
١٠	التقليل من إجراءات الدولة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون قطاع الأعمال.	١٦	٢٢	١٥	١٠٧	٢,٠٢	٦٧,٣	١١
١١	التقليل من النقد الموجه لهيمنة الشركات على القرارات المتعلقة بحياة الناس.	٢٣	٣٢	٨	١٤١	٢,٦٦	٨٨,٧	٤
١٢	تحسين نوعية الحياة في المجتمع.	٣١	١٧	٥	١٣٢	٢,٤٩	٨٣,٥	٧

م	دوافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١٣	تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.	٣٢	١٤	٧	١٣١	٢,٤٧	٨٢,٤	٧
١٤	إدراك منظمات القطاع الخاص لدورها الاجتماعي.	٣٥	١١	٧	١٤١	٢,٦٦	٨٨,٧	٤
١٥	تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها.	٢٩	١٧	٧	١٣٥	٢,٥٥	٨٤,٩	٥
١٦	زيادة العوائد المالية التي تعود للدولة (الضرائب والرسوم).	١٥	٢١	١٧	١٠٤	١,٩٦	٦٥,٤	١٢
١٧	تحقيق التطور التكنولوجي في جميع المجالات.	٣٢	١١	١٠	١٢٨	٢,٤٢	٨٠,٥	٩

أشارت بيانات الجدول رقم (١٠) دوافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص - والتي تمثلت من وجهة نظر عينة الدراسة علي النحو التالي:

فقد جاء في المرتبة الأولى: تحقيق السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية بمتوسط مرجح (٢,٨١) وقوة نسبية (٩٣,٧٪)، واعتراف الشركات بفضل المجتمع علي ما حققته من نجاح أو أرباح، بمتوسط مرجح (٢,٧٩) وقوة نسبية (٩٣,١٪)، واكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين لخدمة الأهداف الاقتصادية للشركات بمتوسط مرجح (٢,٦٨) وقوة نسبية (٨٩,٣٪)، وتحقيق رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم معه، وإدراك منظمات القطاع الخاص لدورها الاجتماعي، والتقليل من النقد الموجه لهيمنة الشركات على القرارات المتعلقة بحياة الناس بمتوسط مرجح (٢,٦٦) وقوة نسبية (٨٨,٧٪) - ويلاحظ هنا تركيز عينة الدراسة علي اكتساب ثقة الجمهور وتحقيق السمعة الحسنة لشركاتهم، بما ينعكس علي خدمة نشاط شركاتهم وتعاضم الأرباح بها في المقام الأول.

وجاء في المرتبة الثانية: مشاركة الدولة في العديد من القضايا التي لا تستطيع تحملها بمفردها، وتخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها. بمتوسط مرجح (٢,٥٥) وقوة نسبية (٨٤,٩٪)، ومساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية بمتوسط

مرجح (٢,٥١) وقوة نسبية (٨٣,٦٪) وتعاضم الأرباح في حال تبني الشركات أدوارًا اجتماعية كبرى، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع وذلك بمتوسط مرجح (٢,٤٧) وقوة نسبية (٨٢,٤٪) - ويلاحظ هنا تركيز عينة الدراسة علي الشراكة والتعاون والتكامل بين القطاع الخاص والدولة في تحقيق الأهداف التنموية وتحسين نوعية الحياة والاستقرار الاجتماعي في المجتمع.

وجاء في المرتبة الثالثة: رعاية العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم بمتوسط مرجح (٢,٤٣) وقوة نسبية (٨١,١٪)، وتحقيق التطور التكنولوجي في جميع المجالات بمتوسط مرجح (٢,٤٢) وقوة نسبية (٨٠,٥٪)، والتزام بتحقيق التنمية المستدامة بمتوسط مرجح (٢,٣٨) وقوة نسبية (٧٩,٢٪) - ويرى الباحث أن هذه القضايا والاهتمامات كان يجب أن تحتل مرتبة متقدمة من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث أن ثقافة المسؤولية الاجتماعية يجب أن تنتقل من فكرة التبرع والتطوع إلى جهود وثقافة التمكين وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

إجابة السؤال الثالث: ما أولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة؟

جدول رقم (١١):

أولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة

م	أولويات القضايا الاجتماعية	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	دعم برامج التدريب والتأهيل والتوظيف.	٣٦	١٥	٢	١٤٠	٢,٦٤	٨٨,١	١
٢	المساهمة في دعم الجودة لمختلف البرامج التعليمية.	٢٨	٢٣	٢	١٣٢	٢,٥٠	٨٣,٠	٣
٣	المساهمة في قطاع الخدمات والمساعدات الاجتماعية.	٢٥	٢٣	٥	١٢٦	٢,٣٨	٧٩,٢	٧
٤	المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز الابتكار والاختراع.	٢٦	٢٣	٤	١٢٨	٢,٤٢	٨٠,٥	٥

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

م	أولويات القضايا الاجتماعية	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
٥	دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة لتشجيع شباب الخريجين على العمل الحر.	٢٥	٢٤	٤	١٢٧	٢,٤٠	٧٩,٩	٦
٦	دعم برامج ومشروعات التنمية المستدامة في المجتمع.	٣٧	١٢	٤	١٣٩	٢,٦٢	٨٧,٤	٢
٧	دعم برامج المسؤولية الاجتماعية للقضاء على الفقر.	٣٧	١٢	٤	١٣٩	٢,٦٢	٨٧,٤	٢
٨	دعم وتمويل برامج القروض الحسنة.	٣٠	١٣	١٠	١٢٦	٢,٣٨	٧٩,٢	٧
٩	تقديم برامج لدعم الإسكان الخيري.	٢٧	١٣	١٣	١٢٠	٢,٢٦	٧٥,٥	٩
١٠	المساهمة في دعم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين.	٢٠	٢٠	٧	١٢٥	٢,٣٦	٧٨,٦	٨
١١	دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع.	٣١	١١	١١	١٢٦	٢,٣٨	٧٩,٢	٧
١٢	المساهمة في مشروعات البنى التحتية والمرافق العامة.	٢٤	١٩	١٠	١٢٠	٢,٢٦	٧٥,٥	٩
١٣	المساهمة في مشروعات الحفاظ على البيئة.	٣١	١٦	٦	١٣١	٢,٤٧	٨٢,٤	٤

وفيما يتعلق بأولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة.

١- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن برامج التدريب والتأهيل والتوظيف تأتي في مقدمة برامج المسؤولية الاجتماعية التي تري مفردات عينة الدراسة ضرورة تقدمها - فقد احتلت مسائل التدريب والتأهيل والتوظيف صدارة الأولويات بمتوسط مرجح (٢,٤٦) وقوة نسبية (٨٨,١٪)، وهذه الصورة تتفق مع الأولوية الوطنية فيما يتعلق بإيجاد وتوفير فرص العمل.

٢- وبلي ذلك من حيث الأهمية والأولوية من وجهة نظر عينة الدراسة « دعم برامج ومشروعات التنمية المستدامة في المجتمع » بمتوسط مرجح (٢,٦٢) وقوة نسبية (٨٧,٤٪)، وبنفس النسبة تم تركيز عينة الدراسة بشكل كبير على « دعم برامج المسؤولية الاجتماعية

للقضاء على الفقر»- ويرى الباحث أن هذه الموضوعات تعتبر نقلة نوعية كبيرة في فكر القطاع الخاص ، وهو التوجه بفعالية إلى برامج المسؤولية الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع ومواجهة مشكلات الفقر، بمعنى الانتقال ببرامج المسؤولية الاجتماعية من ثقافة التطوع والتبرع إلى ثقافة التمكين.

٣- وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أيضا تركيز عينة الدراسة بشكل كبير على "المساهمة في دعم جودة مختلف البرامج التعليمية" بمتوسط مرجح (٢,٥٠) وقوة نسبية (٨٣٪)، وهذا يعني أن هذه الشركات غير معنّية بكمّية التعليم إنّما بنوعيته ، ومن ثم فهم معنّيون بالمرجات التي يقدمها النظام التعليمي، وإذا يترجم عدم قدرة المؤسسات التعليمية على تأمين المؤهلات التي تطلبها سوق العمل ، وفي الواقع تتدرّج هذه المؤهلات من أعلى مستويات التأهيل التقني إلى التدريب الأساسي والمهني، وفي هذه الحالة يتمّ التركيز بشكل رئيسي على توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية لدعم مختلف برامج التعليم والتدريب، ويرى الباحث في أنّ دعمهم لهذه البرامج ليس مساهمة اجتماعية فحسب إنّما أيضا كفالة لتزويد قطاع الأعمال بالكوادر المطلوبة.

٤- ويأتي ذلك من حيث الأهمية "المساهمة في مشروعات الحفاظ علي البيئة" (٨٢,٤٪)، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها.

٥- وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن (٨٠,٥٪) من مفردات العينة ترى أن المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز الابتكار والاختراع من أهم الأولويات التي يجب أن يركز عليها القطاع الخاص، والسبب يعود، إلي أنّ هذه المسائل ليست مجالا يمكن للقطاع الخاص أن يكون فيها فعالاً فحسب، إنّما لأن فرص النجاح التجاري في قطاع تقنية المعلومات مرتبط بشكل كبير بالاختراع والابتكار.

٦- ويأتي بعد ذلك من حيث الأولوية والأهمية "دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة

لتشجيع شباب الخريجين على العمل الحر" بمتوسط مرجح (٢,٤٠) وقوة نسبية (٧٩,٩٪)،
— لذا فإن الحاجة تبرز إلى تأهيل الشباب لإنشاء المشاريع الصغيرة، مما يعني تحديدا مساعدة
الشباب من الجنسين على اكتساب المهارات ليخلقوا لأنفسهم فرص عمل.

٧- ولا تزال "المساهمة في قطاع الخدمات والمساعدات الاجتماعية الإنسانية"
تشغل بال وفكر القائمين علي هذه الهيئات والمنشآت والشركات، حيث أظهرت نتائج
الدراسة الميدانية أن برامج المشروعات الاقتصادية للأغراض الخيرية من البرامج التي ترغب
مفردات عينة الدراسة في تقديمها للمجتمع ومنها التبرع للجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء
المملكة ودعم إنشاء وتشغيل بعض المراكز الاجتماعية مثل مراكز رعاية المسنين والمعوقين
والمكفوفين والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.

٨- وبلي ذلك من حيث الأهمية والأولوية - دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع
بنسبة (٧٩,٣٪)، ودعم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين بنسبة (٧٨,٦٪)، والمساهمة
في مشروعات البني التحتية والمرافق العامة بنسبة (٧٥,٥٪).

إجابة السؤال الرابع: ما التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة؟

جدول رقم (١٢): التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة.

م	التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	غياب واضح لآليات واستراتيجيات العمل داخل الشركات فيما يخص المسؤولية الاجتماعية.	٣١	١٤	٨	١٢٩	٢,٤٣	٨١,١	٣
٢	نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة	٢٢	٢٢	٩	١١٩	٢,٢٥	٧٤,٨	٩
٣	عدم وجود خطط إستراتيجية واضحة لتحديد أبرز المسائل الاجتماعية الواجب التركيز عليها وإعطائها الأولوية في برامج المسؤولية الاجتماعية.	٢٤	٢٣	٦	١٢٤	٢,٣٤	٧٨,٠	٦

د. عادل عزت محمد عيد

م	التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
٤	اتجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو تحسين السمعة في المجتمع .	١٩	٢٨	٦	١١٩	٢,٢٥	٧٤,٨	٩
٥	معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات ما زالت تتخذ شكل أعمال خيرية.	٢٦	١٥	١٢	١٣٢	٢,٤٩	٨٣,٠	٢
٦	النظرة الضيقة والقصيرة المدى لقضية المسؤولية الاجتماعية وغياب فكر التنمية المستدامة.	٣٠	٢٣	٥	١٤٦	٢,٧٥	٩١,٨	١
٧	قلما تقوم الشركات بمناقشة المسؤولية الاجتماعية علي أسس اقتصادية أو من منظور تنموي .	٢٥	٢٣	٥	١٢٦	٢,٣٨	٧٩,٢	٥
٨	نقص الحوافز المخصّصة لأصحاب الأعمال لحفزهم علي المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية.	٢٤	٢٠	٩	١٢١	٢,٢٨	٧٦,١	٨
٩	نقص في الكوادر المتخصصة اللازمة لإدارة برامج المسؤولية الاجتماعي.	٢١	٢٣	٩	١١٨	٢,٢٣	٧٤,٢	١٠
١٠	ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي التنموي.	٢٩	١٦	٨	١٢٧	٢,٤٠	٧٩,٩	٤
١١	غياب كامل لتقييم الشركات علي أساس أنشطتها في المسؤولية الاجتماعية.	٢٨	١٨	٧	١٢٧	٢,٤٠	٧٩,٩	٤
١٢	الخوف من تأثير نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركة علي مركزها الاقتصادي.	٢٦	١١	١٦	١١٦	٢,١٩	٧٣,٠	١١
١٣	نظرة بعض القطاعات الحكومية إلي الأنشطة الاجتماعية للشركات علي أنها منافسة للقطاع الحكومي.	١٨	٢٢	١٣	١١١	٢,٠٩	٦٩,٨	١٢
١٤	الضغوطات الإعلامية الخاطئة، والتي تؤدي إلى تقديم المسؤولية الاجتماعية وفق صورة لا تزيد عن خدمة المجتمع.	١٨	٢٢	١٣	١١١	٢,٠٩	٦٩,٨	١٢
١٥	عدم نشر مساهمات الشركات في المسؤولية الاجتماعية، أدى إلى إعطاء انطباع على أن الشركات لا تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية.	٢٦	١٨	٩	١٢٣	٢,٣٢	٧٧,٤	٧

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

م	التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١٥	ضعف وغياب محفزات السوق يعتبر عامل مهم في تأخر الشركات في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	٢٤	٢٠	٩	١٢١	٢,٢٨	٧٦,١	٨
١٧	لازال التنظيم المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مراحله الأولى	١٩	٢٢	١٣	١٢٧	٢,٤٠	٧٩,٩	٤

من الجدول رقم (١٢) يتضح طبقا لمرئيات عينة الدراسة المستصقا ، أن أهم التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة هي علي الترتيب:

- ١- النظرة الضيقة والقصيرة المدى لقضية المسؤولية الاجتماعية وغياب فكر التنمية المستدامة.
- ٢- معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات مازالت تتخذ شكل أعمال خيرية.
- ٣- غياب واضح لآليات واستراتيجيات العمل داخل الشركات فيما يخص المسؤولية الاجتماعية.
- ٤- لا زال التنظيم المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مراحله الأولى.
- ٥- ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي التنموي.
- ٦- غياب كامل لتقييم الشركات علي أساس أنشطتها في المسؤولية الاجتماعية.
- ٧- قلما تقوم الشركات بمناقشة المسؤولية الاجتماعية علي أسس اقتصادية أو من منظور تنموي.
- ٨- عدم وجود خطط إستراتيجية واضحة تحدد أبرز المسائل الاجتماعية الواجب التركيز عليها وإعطاؤها الأولوية في برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ٩- عدم نشر مساهمات الشركات في المسؤولية الاجتماعية، أدى إلى إعطاء انطباع على أن الشركات لا تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية.
- ١٠- نقص الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لحفزهم على المساهمة في

أداء المسؤولية الاجتماعية

١١- ضعف وغياب محفزات السوق يعتبر عامل مهم في تأخر الشركات في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

١٢- اتجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو تحسين السمعة أكثر من اتجاهها إلى المسؤولية الاجتماعية الإيجابية في المجتمع.

١٣- نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

١٤- نقص في الكوادر المتخصصة اللازمة لإدارة برامج المسؤولية الاجتماعي.

١٥- الخوف من تأثير نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركة علي مركزها الاقتصادي.

١٦- نظرة بعض القطاعات الحكومية إلي الأنشطة الاجتماعية للشركات علي أنها منافسة للقطاع الحكومي.

١٧- الضغوطات الإعلامية الخاطئة، والتي تؤدي إلى تقديم المسؤولية الاجتماعية وفق صورة لا تزيد عن خدمة المجتمع.

إجابة السؤال الخامس: ما الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة ؟

جدول رقم (١٣): الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة

م	الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير التشريعات ذات الصلة	٤٠	١١	٢	١٤٤	٢,٧٢	٨٨,٧	٢
٢	ضرورة إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركات وثقافتها.	٣٦	١٤	٣	١٣٩	٢,٦٢	٨٧,٤	٣
٣	التوعية بأهمية نخوض القطاع الخاص بمسئوليته الاجتماعية وأثرها في تعزيز مكانته علي المدى القريب والبعيد.	٣٣	١٩	١	١٣٨	٢,٦٠	٨٦,٨	٤

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

م	الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
٤	وضع الدولة تصور شامل عن متطلبات التنمية المستدامة التي يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.	٣٣	١٩	١	١٣٨	٢,٦٠	٨٦,٨	٤
٥	مراعاة المنشآت في توجيهها لأداء المسؤولية الاجتماعية توجيهه برامجها لمجالات التنمية المستدامة والمحققة لقيمة مضافة ومستمرة للفة المستفيدة وللمجتمع.	٣٣	١٧	٣	١٣٦	٢,٥٧	٨٥,٥	٦
٦	قيام الدولة بتوفير البنية التحتية اللازمة لتيسير قيام مؤسسات القطاع الخاص بمسئولياتها الاجتماعية.	٣٢	١٦	٥	١٣٣	٢,٥١	٨٣,٦	٩
٧	قيام الدولة بتوفير محفزات منشآت القطاع الخاص على ضوء تميزها في برامج المسؤولية الاجتماعية.	٣٢	١٧	٤	١٣٤	٢,٥٣	٨٤,٣	٨
٨	تنفيذ برامج مشتركة بين القطاع العام والخاص ذات ثقل استراتيجي في مجالات المسؤولية الاجتماعية.	٣٠	٢١	٢	١٣٤	٢,٥٣	٨٤,٣	٨
٩	بذل الدولة جهودا حثيثة لربط العمل الخيري بالتنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية.	٣٥	١٣	٥	١٣٦	٢,٥٧	٨٥,٥	٦
١٠	التعاون والتنسيق بين منشآت القطاع الخاص والمنظمات الأهلية مع تنمية المشاريع الخيرية لتصبح على أمدى البعيد كيانات كبرى.	٣٦	١٤	٣	١٣٩	٢,٦٢	٨٧,٤	٣
١١	تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية.	٣٧	١٣	٣	١٥٨	٢,٩٨	٩٩,٤	١
١٢	توفير عدد كافي من المختصين والمهتمين بالعمل الاجتماعي في إدارة المسؤولية الاجتماعية بمنشآت القطاع الخاص.	٢٨	٢٢	٣	١٣١	٢,٤٧	٨٢,٤	١٠

د. عادل عزت محمد عيد

م	الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١٣	وضع أنظمة محاسبة الشركات على أدائها الاجتماعي بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسؤولة اجتماعيا وتحاسب الشركات غير المسؤولة اجتماعيا.	٣٣	١٦	٤	١٣٥	٢,٥٥	٨٥,٠	٧
١٤	التزام منشآت القطاع الخاص بتوفير عنصري الشفافية والإفصاح عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.	٣٥	١٥	٣	١٣٨	٢,٦٠	٨٦,٨	٤
١٥	تشجيع القطاع الخاص بوضع خطط سنوية منظمة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن التقرير السنوي للشركة.	٣٥	١٢	٦	١٣٥	٢,٥٥	٨٥,٠	٧
١٦	اعتبار المسؤولية الاجتماعية من مسؤوليات الإدارة التنفيذية للشركة وتحت إشرافها ضمن خطط وسياسات مجالس إدارات الشركات.	٢٨	١٦	٩	١٢٥	٢,٣٦	٧٨,٦	١٤
١٧	إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي، يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص، يضع خططاً وإستراتيجيات واضحة، وأولويات لممارسة المسؤولية الاجتماعية.	٢٩	١٦	٨	١٢٧	٢,٤٠	٧٩,٩	١٢
١٨	اعتبار المسؤولية الاجتماعية من مسؤوليات الإدارة التنفيذية للشركة وتحت إشرافها ضمن خطط وسياسات مجالس إدارات الشركات.	٢٦	٢١	٦	١٢٦	٢,٣٨	٧٩,٢	١٣
١٩	ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.	٣١	٢٢	٠	١٣٧	٢,٥٨	٨٦,٢	٥
٢٠	وجود قنوات فضائية متخصصة في مجال خدمة المجتمع مع تركيزها على الجوانب المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.	٣٥	١١	٧	١٣٤	٢,٥٣	٨٤,٣	٨

م	الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية	موافق	إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
٢١	الانتقال في برامج المسؤولية الاجتماعية من التبرع إلي العطاء الذكي والتمكين.	٢٨	١٩	٦	١٢٨	٢,٤٢	٨٠,٥	١١
٢٢	ضرورة تعميم تجارب الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية.	٣٤	١٣	٦	١٣٤	٢,٥٢	٨٤,٣	٨

تشير بيانات الجدول رقم (١٤) الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة علي النحو التالي:-

- ١- تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق أفضل الأساليب جددى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير التشريعات ذات الصلة بذلك.
- ٣- ضرورة إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركات وثقافتها.
- ٤- التعاون والتنسيق بين منشآت القطاع الخاص والمنظمات الأهلية مع تنمية المشاريع الخيرية لتصبح علي أمدي البعيد كيانات كبرى.
- ٥- التوعية بأهمية نخوض القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية وأثرها في تعزيز مكانته واستثماراته علي المدى القريب والبعيد.
- ٦- التزام منشآت القطاع الخاص بتوفير عنصري الشفافية والإفصاح عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ٧- وضع الدولة تصور شامل عن متطلبات التنمية المستدامة التي يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ٨- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
- ٩- مراعاة المنشآت في توجيهها لأداء المسؤولية الاجتماعية توجيهه برامجها لمجالات

- التنمية المستدامة والمحقة لقيمة مضافة ومستمرة للفئة المستفيدة والمجتمع.
- ١٠- بذل الدولة جهوداً حثيثة لربط العمل الخيري بالتنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي علي نشاطات المسؤولية الاجتماعية .
- ١١- تشجيع القطاع الخاص بوضع خطط سنوية منظمة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن التقرير السنوي للشركة.
- ١٢- وضع أنظمة لمحاسبة الشركات على أدائها الاجتماعي بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسؤولة اجتماعياً وتحاسب الشركات غير المسؤولة اجتماعياً.
- ١٣- قيام الدولة بتوفير محفزات لمنشآت القطاع الخاص على ضوء تميزها في برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ١٤- تنفيذ برامج مشتركة بين القطاع العام والخاص ذات ثقل استراتيجي في مجالات المسؤولية الاجتماعية.
- ١٥- ضرورة تعميم تجارب الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية.
- ١٦- قيام الدولة بتوفير البنية التحتية اللازمة لتيسير قيام مؤسسات القطاع الخاص بمسؤولياتها الاجتماعية.
- ١٧- توفير عدد كافي من المختصين والمهتمين بالعمل الاجتماعي للعمل في إدارة المسؤولية الاجتماعية بمنشآت القطاع الخاص.
- ١٨- الانتقال في برامج المسؤولية الاجتماعية من التبرع إلى العطاء الذكي والتمكين.
- ١٩- إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي، يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص، يضع خططاً وإستراتيجيات واضحة، وأولويات لممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- ٢٠- اعتبار المسؤولية الاجتماعية من مسؤوليات الإدارة التنفيذية للشركة وتحت إشرافها ضمن خطط وسياسات مجالس إدارات الشركات.

مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو سخيلة، كمال جمال (٢٠١٥م)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
- أبو زنت، ماجدة (٢٠٠٥م)، قياس التنمية المستدامة ومعاييرها: مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ١: الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أبو زنت، ماجدة - غنيم، عثمان محمد (٢٠٠٩م)، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٦، العدد ١: الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الحسن، إحسان محمد (٢٠١٠م)، النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة": دار وائل للطباعة والنشر، ط ٢، عمان، الأردن.
- ٥- أبحارثي، عسكر (٢٠٠٩م)، تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات: مجلس المسؤولية الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الحمدي، فؤاد محمد (٢٠٠٣م)، "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك"، رسالة دكتوراه: جامعة بغداد، العراق.
- الرفاعي، سحر قدوري (٢٠٠٧م)، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية: المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧م.
- الدلبحي، سطاتم بن خالد (١٤٣٢هـ)، برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة: كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- السحبياني، صالح (٢٠٠٩م)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية - حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية: المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص ودوره في التنمية" تقييم واستشراف"، بيروت، لبنان.
- الشافعي، محمد إبراهيم (١٩٨٢م)، المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
- الشيمي، أحمد حسين (٢٠٠٨م)، القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية: مركز بحوث الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر - رقم الإيداع ٠٨٥٧/٨٢٤١.

- العايب، عبد الرحمن (٢٠١١م)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة: جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- العتوم، عبدالله (٢٠٠٨م): المسؤولية الاجتماعية للشركات تسهم في تنمية مستدامة، مركز الرأي للدراسات: المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، الأردن.
- العواملة، نائل (١٩٩٠م). مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة: الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الغالبي، طاهر محسن منصور (٢٠٠٥م)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط ١: دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (٢٠٠٨م)، سبل واليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة (٢٠٠٧م)، الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية "التحديات وسبل التقدّم" دراسة استكشافية "تمكين للاهتشارات الإدارية والتنموية - جامعة لاند - السويد.
- المغربي، كامل محمد (٢٠٠٧م)، الادارة - أصالة المبادئ وظائف المنشأة مع حداثة و تحديات القرن الواحد والعشرين: دار الفكر، عمان، الأردن.
- المقيرن، عبدالله بن سليمان (٢٠١١م)، الدور المنشود من الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية: الملتقي الإعلام الاقتصادي الثالث، مجلس المسؤولية الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- النعيم، عبدالله العلي (٢٠١٠م)، دور القطاعين العام والخاص والجمعيات الخيرية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية: مكتبة الملك فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٢١- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (٢٠٠٦م)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية "الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية": مجلة الشؤون العربية، العدد ١٢٥، الكويت.
- بدر الدين، خليل (٢٠٠٥م)، استشراف إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الغرف التجارية والصناعية العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة: الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- بدوي، أحمد زكي (١٩٩٣)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: مكتبة لبنان، بيروت.
- بيتر، وسوزان كالفرت (٢٠١٢م)، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي: مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- حجاز، بندر (٢٠٠٩م)، رؤية وطنية للمسؤولية الاجتماعية: ملتقى الشراكة والمسؤولية الاجتماعية بين القطاع العام والخاص « ١-٢ فبراير، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- حسام الدين، محمد (٢٠٠٣م)، المسؤولية الاجتماعية للصحافة: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- حسين، نائلة (٢٠٠٩م)، كيف تبدأ برنامج للمسؤولية الاجتماعية: ملتقى الشراكة والمسؤولية بين القطاع العام والقطاع الخاص "مجتمعنا ... مسؤوليتنا"، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- خليفة، هويدا محمد (٢٠٠٨م)، العلاقة بين برنامج البيئة والمسؤولية وتنمية الوعي البيئي للطالبات في المرحلة الجامعية، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، المجلد الحادي عشر: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
- دحلان، عبد الله صادق (٢٠١٤م)، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات": مجلة عالم العمل، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- دراز، محمد عبد الله (١٩٨٠م)، دستور الأخلاق في القرآن - دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- رزيق، كمال (٢٠٠٢م)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية: مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، عمان، الأردن.
- سعد، عبد الفتاح محمد (٢٠٠٩م)، فرص الشراكة بين الشركات والجمعيات الخيرية في إطار التحولات والتحديات الإقليمية والدولية، أوراق مؤتمر دور الجهات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية: المركز الدولي للأبحاث والدراسات، جدة، المملكة العربية السعودية.
- طاحون، حسين حسن (١٩٩٩م)، تنمية المسؤولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة: كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبد القادر، محمد عبد القادر (٢٠٠٣م)، اتجاهات حديثة في التنمية: الدار الجامعية، القاهرة.
- عليان، مازن عبد القادر (١٩٩٤م)، واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء، رسالة دكتوراه غير منشورة: الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- غنيم، عثمان محمد - أبو زنت، ماجدة (٢٠٠٨م)، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة: دراسات "مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي"، المجلد ٣٥ العدد ١، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- ليلة، علي (٢٠١٥م)، النظرية الاجتماعية وقضايا التنمية: قضايا التحديث والتنمية المستدامة: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- مجلس المسؤولية الاجتماعية (١٤٣١هـ)، تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- نزار، عبد المجيد (٢٠٠٤م)، استراتيجيات التسويق - المفاهيم والأسس والوظائف: دار الأوتل للنشر، عمان، الأردن.
- وردم، باقر محمد علي (٢٠٠٣م)، مخاطر العولمة علي التنمية المستدامة: دارالأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- BATTELLE(2002), Memorial Institute, vers un developement durable de l'industrie du ciment étude independante parrainée par world business council for sustainable development, Suisse, 2002.
- Pitzer College. (2009). Social responsibility. Retrieved March 16, 2009 from http://www.pitzer.edu/about/core-values/social_responsibility.asp
- colins(1994), English dictionary, responsibility (NY: harper colins publisher).
- Djordjija Petkoski,(2015), Corporate Social Responsibility–The Role of the Private Sector and International Financial Institutions, in Corporate Governance, Market Economy and Accountability, World Bank Institute, Seoul, May 2015.
- DAVIS, Keith(1999), The case for and against business assumption of responsibilities, The academy of management Journal, vol/ 16, n° 2, Jun 1999.
- DAMAK, AYAD(2004),. La publication des rapports sociétaux par les entreprises françaises, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Mars 2004.
- Elasrag, Hussein(2014), (Social Responsibility of the Private Sector and Its Role in Sustainable Development of the Kingdom of Saudi Arabia) (April 1, 2014). Available at SSRN.

- Grosskurth, J. & J. Rotmans(2005), The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1.
- Kelley, M. A. (2008).Social responsibility: Conceptualization and embodiment in a school of nursing. International Journal of Nursing Education Scholarship, 5(1), Article 28.
- Marie Claude SMOUTS(2005),Le development durable, Editions Armand Colin, France, 2005.
- World Bank (2005), Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005.
- World Business Council for Sustainable Development (WBCSD).. Meeting changing expectations: Corporate social responsibility,1999..

